اقتصاد

economy@al-jarida.com
Fax: 2257033

المؤشر الكويتي

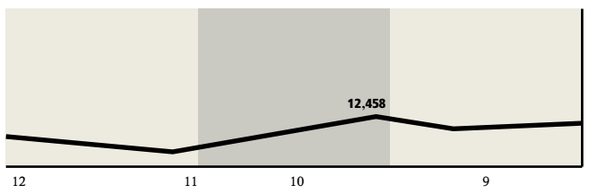

1,000 الدينار

$ 3,620

€ 2,471

الأمير يؤكد ضرورة تعاون المنتجين والمستهلكين لاستقرار الأسواق النفطية

أعلن في قمة «أوبك» تبرع الكويت بـ 150 مليون دولار لدعم برنامج بحوث الطاقة

أكد سمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح أمس ضرورة تعاون المنتجين والمستهلكين لتحقيق الاستقرار للاسواق النفطية، وبما يكلف تشجيع النمو الاقتصادي في العالم.

وقال سموه في كلمة له في القمة الثالثة لمنظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك) انه «بات لزاما علينا التأكيد على ضرورة تعاون المنتجين والمستهلكين معا لتحقيق الاستقرار للاسواق النفطية، وبما يكلف تشجيع النمو الاقتصادي في العالم».

واستعرض سموه التطورات والتغيرات الهيكلية التي فرضت على منظمة اوبك ودولها الاعضاء المزيد من التحديات والاعباء، ومن أبرزها النمو الكبير والمضطرد في الطلب على النفط في بعض الدول النامية ذات الاقتصاديات الناشئة، والظروف الامنية والسياسية في بعض الدول المنتجة، والتوترات السياسية التي تسود العالم اليوم، ومحدودية الطاقة التكريرية في الدول المستهلكة الرئيسية، والمضاربات على عقود النفط الآجلة في البورصات العالمية والضرائب المتزايدة التي تفرض على هذه السلعة بالذات والتي أدت في مجمعها الى ارتفاع الاسعار.

وأكد سموه انه بالرغم من تلك الظروف والتطورات فقد تمكنت المنظمة من الايفاء بالتزاماتها تجاه الاسواق العالمية من دون اي نقص في الامدادات من خلال اتباع سياسات انتاجية مدروسة تتسم بالمرونة والاتزان، والاستمرار في اداء دورها تجاه شعوبها ودولها الاعضاء والعالم اجمع بفضل تعاون اعضائها وتضامنها.

وذكر سموه ان دولة الكويت حرصت منذ بدء انتاجها النفطي على الاستغلال الامثل لهذه الثروة الحيوية والناضبة، ايمانا منها بأهمية النفط كمصدر أساسي للدخل وشعورا بالمسؤولية تجاه تلبية احتياجات أسواق النفط العالمية.

وقال ان الكويت كإحدى الدول المؤسسة لمنظمة الاوبك انتهجت سياسة بترولية متوازنة داخل المنظمة قائمة على التعاون مع الدول الاعضاء، بما يحقق استقرار اسواق النفط العالمية.

واضاف ان في مجال المحافظة على البيئة قامت دولة الكويت بسن التشريعات والقوانين الخاصة بالبيئة المحلية، والتصديق على العديد من الاتفاقيات الدولية المعنية بالبيئة، وعلى رأسها اتفاقية الامم المتحدة الاطارية لتغير المناخ وبروتوكول كيوتو.

وذكر انه «من منطلق مسؤولياتنا استشعرت دولنا الاثار السلبية الناجمة عن عدم استقرار الاسواق النفطية على اقتصاديات الدول الاقل نموا، لذا قدمت المنظمة ودولها الاعضاء ولاتزال تقدم من خلال صندوق «اوبك» للتنمية الدولية وصناديقها الوطنية الكثير من الدعم والمساعدات للدول النامية والاكثر فقرا».

ورحب سموه بعودة الاكوادور وانضمام أنغولا الى عضوية المنظمة، كما اعرب عن بالغ التقدير لكل من ساهم في الاعداد والتحضير الجيد لهذه القمة.

وبات لزاما علينا التأكيد على ضرورة تعاون المنتجين والمستهلكين معا لتحقيق الاستقرار للاسواق النفطية وبما يكفل تشجيع النمو الاقتصادي في العالم.

وبالرغم من تلك الظروف والتطورات فقد تمكنت المنظمة من الايفاء بالتزاماتها تجاه الاسواق العالمية من دون اي نقص في الامدادات من خلال اتباع سياسات انتاجية مدروسة تتسم بالمرونة والاتزان والاستمرار في اداء دورها تجاه شعوبها ودولها الاعضاء والعالم اجمع بفضل تعاون اعضائها وتضامنها.

وانني لعلى يقين بان منظمة الاوبك سوف تستمر في لعب دور كبير ومهم في الاسواق النفطية، وتحقيق النجاح في دعم استقرارها، وذلك من خلال تأمين الامدادات النفطية للمستهلكين وبأسعار عادلة للمنتجين وللمستهلكين.

ومن منطلق مسؤولياتنا استشعرت دولنا الاثار السلبية الناجمة عن عدم استقرار الاسواق النفطية على اقتصاديات الدول الاقل نموا، لذا قدمت المنظمة ودولها الاعضاء ولاتزال تقدم من خلال صندوق «اوبك» للتنمية الدولية وصناديقها الوطنية الكثير من الدعم والمساعدات للدول النامية والاكثر فقرا.

وقال سموه اننا كدول منتجة نعمل على الالتزام بمسؤولياتنا المشتركة تحقيقا للتوازن بين الحفاظ على ثرواتنا النفطية وتأمين الامدادات من الطاقة للاسواق العالمية، كما ندعو الى مزيد من التعاون في ما بين الشركات الوطنية في الدول الاعضاء، وكذلك تعزيز التعاون الاستراتيجي والتقني مع شركات النفط ومراكز الابحاث العالمية لزيادة احتياطياتنا النفطية وقدراتنا الانتاجية والتكريرية ولتلبية المتطلبات البيئية.

ان توفير احتياجات العالم المتزايدة من الطاقة هو مسؤولية جماعية، ومع ايماننا بان النفط سيظل موردا رئيسيا للطاقة وبالاخص في قطاعي المواصلات والبتروكيماويات الا اننا ندرك أهمية بذل المزيد من الجهود لدعم البحث العلمي لانتاج وقود نفطي نظيف.

كما ندرك ايضا اهمية البحث والتطوير لاستخدام الطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء.

وفي هذا الصدد نثمن مبادرة خادم الحرمين الشريفين بتخصيص مبلغ 300 مليون دولار تكون نواة لبرنامج يمول البحوث العلمية المتصلة بالطاقة والبيئة والتغير المناخي، واستجابة لدعوة أخي خادم الحرمين الشريفين تعلن الكويت تبرعها بمبلغ 150 مليون دولار لدعم هذا البرنامج، كما اننا ندعو اعضاء المنظمة الى بذل المزيد من الجهد في هذا المجال.

خادم الحرمين الشريفين أصحاب الفخامة والسمو لقد حرصت دولة الكويت منذ بدء انتاجها النفطي على الاستغلال الامثل لهذه الثروة الحيوية والناضبة، ايمانا منها بأهمية النفط كمصدر أساسي للدخل وشعورا بالمسؤولية تجاه تلبية احتياجات أسواق النفط العالمية.

كما ان الكويت كإحدى الدول المؤسسة لمنظمة الاوبك انتهجت سياسة بترولية متوازنة داخل المنظمة قائمة على التعاون مع الدول الاعضاء، بما يحقق استقرار اسواق النفط العالمية.

وفي مجال المحافظة على البيئة قامت دولة الكويت بسن التشريعات والقوانين الخاصة بالبيئة المحلية، والتصديق على العديد من الاتفاقيات الدولية المعنية بالبيئة، وعلى رأسها اتفاقية الامم المتحدة الاطارية لتغير المناخ وبروتوكول كيوتو.

ان الحفاظ على استمرار انتاج النفط وتطويره لتلبية الاحتياجات المتزايدة هو امر حيوي بالنسبة الينا كدولة منتجة، لاننا جزء من هذا العالم الذي يسعى بكل عزم الى تحقيق اقصى درجات التنمية الاقتصادية وتحقيق الامن والاستقرار لدوله والازدهار لشعوبه.

وختاما نكرر الشكر للمملكة العربية السعودية الشقيقة ملكا وحكومة وشعبا على استضافة هذه القمة، ونتمنى لمناقشاتنا ومداولاتنا التوفيق والنجاح.

استقبالات سمو الأمير

قام حضرة صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح بزيارة اخيه حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني امير دولة قطر الشقيقة، وذلك بمقر اقامة سموه بقصر الدرعية بالرياض، كما زار سموه أخاه حضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة الشقيقة، وذلك بمقر اقامته.

استقبل حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح، صباح أمس بمقر اقامة سموه بقصر الدرعية بالرياض، سعادة سفير دولة الكويت لدى المملكة العربية السعودية الشقيقة الشيخ حمد جابر العلي الصباح واعضاء السفارة، إذ أهدوا سموه درعا تذكارية بمناسبة زيارته للمملكة العربية السعودية الشقيقة.

(الرياض - كونا)

قمة «أوبك» تطمئن المستهلكين وتتعهد باستمرار توفير الامدادات الكافية

أكدت اهتمامها بالبيئة وسعيها إلى تعزيز التقنية النظيفة في استخراج النفط

الرياض - محمد هاني

اختتمت أمس في الرياض قمة «اوبك» الثالثة وتلى ذلك بيان ختامي حظي بموافقة الجميع بعد جدال بشأن قضايا تتعلق بتسعيرة النفط والمساعدات التي تقدم للدول، بشأن التنمية الاقتصادية، وقد اتفق الجميع على تأسيس صندوق يهتم ببحوث البيئة، حيث قدرت مصادر مطلعة لـ«الجريدة» أنه تم جمع ما يقارب 750 مليون دولار للصندوق، وقد قدمت كل من الكويت والامارات وقطر مبلغ 150 مليون دولار لدعم البرنامج الذي اعلن عنه العاهل السعودي عبدالله بن عبدالعزيز، وخصص له 300 مليون دولار من اجل الابحاث في مجال التغير المناخي. وأكد البيان الختامي للمنظمة التزامها بالاستمرار في توفير النفط بشكل كاف وموثوق للاسواق العالمية، وذلك وفق نص البيان الختامي لقمة «اوبك» الثالثة ويتوقع ان يعلن في ختام القمة.

وجاء في نص البيان الختامي ان منظمة اوبك التي تضم 13 عضوا وتنتج 40% من النفط الخام العالمي تتعهد «الاستمرار في توفير النفط بشكل كاف وموثوق ومناسب (..) للاسواق العالمية». ويأتي هذا التعهد في حين تسجل اسعار النفط مستويات قياسية وتتعرض المنظمة لضغوط من اجل زيادة انتاجها، واعتبرت «اوبك» في البيان الختامي انها «في وضع قوي للاستمرار في تلبية احتياجات العالم بتوفير حصة كبيرة من النفط»، مؤكدة «حفظ حق المنتجين المالكين لعائدات معقولة وثابتة ودخل عادل للمستثمرين».

كما التزمت المنظمة «العمل مع جميع الاطراف» من أجل «اسواق عالمية متوازنة للطاقة وكذلك من أجل سعر تنافسي مستقر للبترول».

الى ذلك تعهدت منظمة اوبك «القيام بالاستثمارات الضرورية لزيادة قدرات الدول الاعضاء» وطلبت في نفس الوقت من الدول المستهلكة «خلق بيئة ملائمة للاستثمارات» فيها، وذلك من اجل تلبية الطلب العالمي المتنامي على الطاقة وفي ظل مطالب برفع القدرة الانتاجية لدول «اوبك».

كما أكدت «اوبك» العلاقة المتبادلة بين امن الامدادات وامن الطلب. وأكدت التزامها بتشجيع التقنيات الجديدة التي من شأنها مواجهة ظاهرة التغير المناخي، لاسيما تكنولوجيا التقاط وتخزين الكربون.

وجاء في بيان منظمة اوبك التي تنتج 40% من النفط العالمي وغالبا ما تتعرض لانتقادات من قبل الناشطين البيئيين، ان المنظمة تؤكد «اهمية تقنية النفط النظيفة (..) من أجل حماية البيئة العالمية، وكذلك اهمية تطوير تقنية تواجه التغير المناخي مثل التقاط ثاني اكسيد الكربون وتخزينه». ويأتي هذا الاعلان فيما تبدو المنظمة عازمة على اعتماد اجندة بيئية، وغداة اعلان السعودية انشاء صندوق ميزانيته 300 مليون دولار من اجل الابحاث المتعلقة بالتغير المناخي.

(وكالات)

«الوطني» يطرح صندوق الذهبي الاسلامي للإجارة الثالث

أعلن بنك الكويت الوطني عن طرح صندوق الذهبي للإجارة الثالث، وهو صندوق استثماري يعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ومصمم خصيصاً لتلبية احتياجات عملاء حساب الذهبي الذين ينشدون استثمارات محدودة المخاطر، وتحقق عوائد شهرية منتظمة في الوقت الذي تراعي فيه كل أحكام الشريعة الإسلامية ومتطلبات هيئات الرقابة الشرعية المحلية والعالمية.

ويأتي طرح صندوق الذهبي للإجارة الثالث تتويجاً لخبرة بنك الكويت الوطني ولسجل نجاحاته السابقة في صناديق الإجارة، كما أنه يحاكي في ذلك صناديق الذهبي للإجارة التي أصبحت تشكل للمستثمرين الآن مصدر دخل شهري منتظم لا يقل عن7,88% و 7,5% سنوياً منذ انتهاء فترة الاستثمار. أما بالنسبة للعوائد الشهرية المتوقعة لصندوق الذهبي للإجارة الثالث هي 7% كحد أدنى.

وقد أثبت نظام الإجارة الإسلامي ونظام المرابحة الإسلامي الرديف له أنهما من أكثر الأنشطة نمواً لدى المؤسسات المالية الإسلامية على نطاق عالمي، الأمر الذي يعكس حجم الاهتمام والطلب المتزايد في السنوات الأخيرة على البدائل الادخارية الجديدة والمنتجات والخدمات الاستثمارية غير التقليدية.

وقال مدير عام مجموعة الخدمات المصرفية الشخصية في بنك الكويت الوطني عادل عبد الوهاب الماجد «إن طرح صندوق الذهبي للإجارة الثالث يعتبر من أحد منتجات الإستثمار لحساب الذهبي الذي يحرص على تقديم منتجات عالية الجودة مخفضة المخاطر مع الحفاظ على رأس مال المستثمر و الإستفادة من العائدات المميزة.»

وتجدر الإشارة إلى أن بنك الكويت الوطني كان قد طرح حساب « الذهبي» الذي يقدم لعملاء البنك مجموعة من أفضل المنتجات والخدمات المميزة عن طريق مسؤولي الحسابات الشخصية المؤهلين لخدمة هذه الشريحة من العملاء. كما يتمتع عملاء حساب الذهبي بالكثير من الخصومات والمزايا الأخرى ذات القيمة المضافة.

«أرامكو» السعودية تؤكد سيطرتها على حريق اندلع في خط أنابيب للغاز بحرص

اعلنت شركة ارامكو السعودية في بيان، ان حريقا اندلع أمس في انبوب غاز شرق السعودية، ما ادى الى سقوط قتلى وجرحى.

واوضح البيان ان الحريق اندلع بعيد منتصف الليل خلال اعمال صيانة في خط انابيب الغاز حرض - العثمانية، الواقع على بعد 30 كلم من مصنع الحوية للغاز في المنطقة الشرقية الغنية بالمحروقات.

وجاء في بيان شركة ارامكو ان «فرق الاستجابة للحالات الطارئة في الشركة تمكنت في الساعة 00.25 من صباح أمس الاحد (21.25 السبت بتوقيت غرينتش)، من السيطرة على حريق وقع في خط انابيب الغاز حرض - العثمانية على بعد 30 كلم من معمل الغاز في الحوية، وذلك اثناء قيام عمال احد المقاولين بأعمال صيانة وتوصيل احد الانابيب الجديدة».

وعبرت الشركة عن «اسفها لتسبب الحادث بوفاة وإصابة عدد من العاملين الموجودين في موقع الحادث».

وأوضح البيان أن الشركة «قامت باتخاذ الاجراءات التشغيلية اللازمة في شبكة الغاز لضمان استمرارية امدادات الوقود».

وقال مصدر من القطاع النفطي السعودي لوكالة «فرانس برس»، ان الغاز الذي ينقل في هذا الانبوب يغذي الشبكة المحلية وليس معدا للتصدير.

وبحسب هذا المصدر الذي فضل عدم الكشف عن اسمه، اندلع الحريق عندما كان عمال يقومون بتلحيم قطعة من المعدن في الانبوب.

كما اكد المصدر أن مصنع الغاز نفسه لم يتعرض لاضرار، الا انه لم يتمكن من اعطاء رقم محدد لضحايا الحريق، مكتفيا بالقول ان الرقم اقل من عشرة.

ومصنع الحوية هو واحد من اكبر وأحدث مصانع معالجة الغاز في السعودية، وهو يجاور حقل الغوار النفطي، اكبر حقل في العالم.

والسعودية التي تملك ربع الاحتياطي النفطي المثبت في العالم وتعد اكبر مصدر للذهب الاسود، تملك ايضا احتياطيا مثبتا من الغاز الطبيعي حجمه 6.760 مليارات متر مكعب من الغاز، ما يضع المملكة في المرتبة الرابعة عالميا.

وكان اربعة عمال آسيويين قتلوا في يوليو الماضي في حريق شب في مرفأ رأس تنورة النفطي في شمال شرق المملكة على ساحل الخليج، خلال عمليات صيانة.

(الرياض - أ ف ب)

مصرع 28 عاملاً في انفجار أثناء أعمال الصيانة

أعلنت شركة أرامكو السعودية أن الحريق الذي اندلع في أحد معاملها في منطقة حرض (شرق) أدى إلى مقتل 28 عاملا، بينهم خمسة من موظفي الشركة من دون الكشف عن جنسياتهم أو أسمائهم.

وقالت أرامكو «إن 28 عاملا من بينهم خمسة من موظفي الشركة قتلوا حتى الآن من جراء الحريق الذي شب في منطقة نائية من خط أنابيب حرض- العثمانية».

قمة «أوبك» الثالثة بين جدل السياسة والاقتصاد

د.أحمد مصطفى

لم تكن الأسواق تتوقع الكثير من قمة رؤساء الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للبترول (اوبك) في الرياض، وإن كانت الأضواء الاعلامية عليها تكثفت مع ما تشهده اسعار النفط من ارتفاع وتأثير ذلك على مئات ملايين المواطنين في الدول المستهلكة. وجاءت القمة التي استضافتها السعودية، اكبر منتجي اوبك واكبر مصدر للنفط في العالم، كما هو متوقع مناسبة للخطابات السياسية اكثر منها حدثا اقتصاديا.

حسب البيان الختامي للقمة، الذي حدد الاهداف الاستراتيجية العامة لمجموعة الدول المصدرة، تعهدت اوبك بما تحرص على تضمينه في بيانات اجتماعاتها الوزارية الدورية من قبيل «ضمان استقرار اسواق الطاقة وزيادة انتاجها بما يلبي الطلب العالمي». كما طمأنت الدول المستهلكة، خصوصا الصناعية الكبرى، على امن الطاقة وعدم التفكير في استخدام النفط سلاحا في أي صراعات دولية او اقليمية.

تلك هي الرسالة الأساسية التي هدفت اليها السعودية، ومعها بقية الدول التي توصف بالمعتدلة، لتخفيف حدة تصريحات نارية كتلك التي تأتي من فنزويلا او ايران. وحتى المقترح الفنزويلي بأن تتولى الدول المصدرة تعويض الدول الفقيرة المستوردة للنفط عن ارتفاع الاسعار لم يلق حماسا من احد. فالواقع ان معظم الدول المصدرة من الخليج لديها صناديق تنمية تقدم عشرات الملايين من الدولارات للدول الفقيرة في افريقيا وآسيا، وحتى اميركا اللاتينية (التي يسعى الرئيس الفنزويلي هوغو تشافيز الى تعويض فقرائها من اسعار النفط المرتفعة). ولربما يفيد ترك مسألة التعويض لكل دولة على حدة فقراء العالم اكثر من تكوين صناديق كبيرة تتميز ببيروقراطية عالية.

القضية الأساسية التي تفادتها القمة، وشهدت خلافا مبررا حولها، هي تسعير النفط بالدولار، في ظل استمرار انهيار العملة الاميركية. واذا كانت كثير من الدول المصدرة للنفط تضررت من انخفاض قدرتها الشرائية نتيجة تراجع القيمة الحقيقية لعائداتها المقومة بالدولار الاميركي، فان انخفاض قيمة العملة التي يسعر بها النفط يزيد من الطلب عليه وبالتالي من عائدات تلك الدول. صحيح ان زيادة الطلب تلك غير مضمونة، وبها قدر من مضاربة صناديق التحوط والاستثمار الخاص التي دخلت بكثافة اسواق العقود الآجلة لتحقيق الربح السريع ويمكن ان تتركه بالسرعة نفسها، لكن على المدى الطويل لن يكون الفارق كبيرا بين الزيادة في العائدات وضعف القيمة نتيجة انهيار الدولار.

لكن لا يمكن اغفال ايضا ان لهذه المسألة بالتحديد بعدها السياسي، لذا كان الخلاف واضحا بين دول مناوئة لأميركا، مثل ايران وفنزويلا والاكوادور ودول معتدلة مثل السعودية والكويت والامارات.

وفي النهاية تركت المسألة من دون حسم، ولا ينتظر ان تكون محل حسم في تجمع مثل (اوبك) اتفق من البداية وعلى طول عهده الممتد لاكثر من 35 سنة الآن على ان تكون مهمته الاساسية ضبط موقف الدول الاعضاء من اساسيات السوق: العرض والطلب، والى حد ما الأسعار.

وعلى صعيد الاساسيات، فلا توجد مشكلة حقيقية في اسواق النفط اذ ان العرض يكفي لتلبية الطلب وزيادة. والحقيقة ان دول اوبك العشر الملتزمة بالحصص، اضافة الى العراق وانجولا، تنتج اكثر من 31 مليون برميل يوميا . بزيادة كبيرة عما هو مقرر. وهناك ما بين 700 الف ومليون وربع المليون برميل يوميا في السوق يتم شراؤها لإعادة ملء المخزونات التجارية في الدول الرئيسية المستهلكة.

مع ذلك كانت قمة اوبك مناسبة لبعض وسائل الإعلام في الغرب لاستعداء الجماهير الغربية على ما يدعونها من «جشع» الدول النفطية. فمنذ ايام تجاوز سعر لتر البنزين في محطات الوقود في لندن الجنيه الاسترليني، أي اكثر من دولارين. وبدأت اشعر، كغيري من الملايين سائقي السيارات، بأزمة وقود تضغط على جيبي الذي يعاني اصلا من عدم زيادة الراتب سنويا حتى بما يوازي معدل التضخم السنوي الحقيقي. الفارق بيني وبين الملايين الذين يتابعون الصحف السيارة ووسائل الإعلام السريعة وتصريحات السياسيين انني لا ألوم منتجي النفط، على الزيادة التي اتحملها في سعر الوقود.

صحيح ان الأسواق اصبحت تتحسب الآن لسعر 100 دولار لبرميل النفط، لكن العامل الأساسي وراء ارتفاع الأسعار ليس نقص الإمدادات. واذا كان احد عوامل ارتفاع الأسعار هو نقص المخزونات التجارية في الدول الصناعية المستهلكة للطاقة، خصوصا الولايات المتحدة الاميركية التي تستهلك ربع الطاقة في العالم، فإن ذلك يعود الى تردد تلك الدول في الشراء بأسعار عالية والسحب من مخزون راكمته من نفط بأسعار رخيصة، اذ تجاوز المخزون التجاري الاميركي من الخام حاجز 300 مليون برميل منذ فترة.

واذا استبعدنا علاوة المخاطر السياسية، الناجمة عن حساب السوق لعوامل التوتر السياسي والأمني في مناطق الإنتاج من توقعات العمل العسكري التركي في شمال العراق الى تفجيرات افغانستان مرورا باضطرابات دلتا النيجر في نيجيريا وهجوم على انبوب نفطي هنا او هناك، وكذلك العوامل الطبيعية الموسمية كالاعاصير في خليج المكسيك نجد ان القدر الاكبر من زيادة الأسعار في سوق العقود الآجلة سببه ضعف العملة الأميركية ومضاربات صناديق الاستثمار.

اما الزيادة في أسعار الوقود للمستهلكين امثالي، فكما هو معروف ان القدر الاكبر من سعر لتر البنزين هو رسوم وضرائب تحصلها الحكومة (اكثر من الثلثين في بريطانيا ضرائب ورسوم)، ولا تتوانى الحكومة عن زيادة تلك التعرفات سنويا بنسب تساوي معدلات التضخم الحقيقية. لكن الحكومات في الدول المتقدمة لا بد ان تجد من تلومه غير نفسها في أي مشكلة يعاني منها الجمهور.